لبنان وصندوق النقد الدولي: التحول الذي ينجز بهدوء

عبد الحليم فضل الله

2007/11/24

يصنع المصير الاقتصادي للبنان بصمت في هذه المرحلة الحرجة، والبلد غاية في التوتر والشرذمة، ففي ثنايا الانقسام أسئلة غائرة حول نصاب الشراكة اللازم لدخول باب التسوية، الذي يرسمه البعض على حدود تنظيم العلاقة بين الطوائف والأحزاب، ويراه البعض الآخر مركّباً من السياسة الصرفة ومن السياسة الممزوجة بالشأن الاجتماعي وقضايا الإصلاح، فلا تقوم قائمة التوافق بحسبهم ما لم يتسع التمثيل ليضم إليه أولئك الذين همّشتهم السلطات دون أن يكونوا منتمين بالضرورة إلى فئة أو ناحية، فباتت مصالحهم وغاياتهم خارج الاعتبار عندما وضعت برامج التنمية وخطط الاعمار وأنفق على المشاريع والسياسات من هنا وهناك ما أنفق.

ومما تخشاه السلطة اليوم هو أن تؤدي الشراكة إلى تعديل آلية اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي، فينتهي الأمر إلى إبطاء عملية التحول التي تسعى إليها خفية بدعم من المؤسسات الدولية والجهات المانحة. والمقصود بالتحول هنا الانتقال من السياسات التي كانت تقف في مكان وسط بين ضغط الخارج وحاجات الداخل، فتوزعت على مسارين متوازيين أو متقاطعين، مسار خارج الشراكة ويضمّ كل ما يمسّ جوهر الرؤية الليبرالية (النظام الضريبي، السياسة النقدية، الوسط التجاري..) ومسار ثان أكثر واقعية ومرونة، إذ يعترف بأن إجراءات جذرية كالخصخصة، لها أثمان لابد من تسديدها، وان الانفراد بالإدارة الاقتصادية يتطلب تعويضاً في مجال دعم قطاعات اقتصادية معينة، أو زيادة الإنفاق في المناطق.

حالياً تعكف الحكومة على دمج المسارين، كل السياسات تبنى خارج الشراكة، ولصندوق النقد الدولي الحق في الرقابة الحثيثة على دقة الالتزام بالتعهدات التي تضرب والمواعيد التي تحدد، ولهذا السبب تتخذ تقديرات الصندوق عن لبنان في الآونة الأخيرة منحى إيجابياً يختلف عن السابق.

لنأخذ التقرير الأخير الصادر عن الصندوق، فبحسبه حقّق لبنان كل الأهداف الكّمية التي وضعت حتى نهاية شهر أيلول 2007، ولا سيما منها: مراكمة احتياط من العملات الأجنبية يفوق المتوقع، وتخفيض الاقتراض الصافي من مصرف لبنان، و تسجيل الموازنة العامة فائضاً أوّلياً بلغ 0.4% من الناتج، لكن التقرير أهمل مؤشرات أخرى مثل: الزيادة في بند خدمة الدين واتجاه الفوائد مجدداً نحو الارتفاع، وتدني التصنيف السيادي للبلد، و لم يتذكر واضعوه أن هذه "لايجابيات" إنما تحققت على نحو غير مخطّط لعدم إقرار مشروع قانون موازنة 2007.

الايجابية كما هو واضح ليس لها علاقة بالمؤشرات فقط.. فلو أن الحكومة أنجزت ما عليها من التزامات فزادت من الضرائب ما زادت واقتطعت من النفقات ما اقتطعت، لكنها تريثت في

إطلاق مسار الخصخصة.. ولم تكن تكون ملتزمة إلى هذا الحد بوصاية الصندوق فهل كانت لتستحق تنويهه؟!

ماذا لو أعادت الحكومة تعريف الاستقرار ليكون قائماً على تقاطع الاستقرارين الاجتماعي– الاقتصادي والمالي– النقدي وليأخذ بعين الاعتبار المحاور الخمسة الرئيسية في برنامج الحكومة هل يبقى التفاؤل على حاله؟

الثناء الذي استحقته الحكومة ليس على انجازات مالية عابرة سرعان ما ستطويها تبعات المأزق العميق المستمر دون هوادة، بل على شجاعتها في اختيار تلك العلاقة "السهلة" مع صندوق النقد والتي ترتب التزامات أكثر بكثير مما تتيحه من حقوق. ففي العادة يكون تدخل الصندوق إمّا محدوداً في مقابل دعم محدود أيضا من قبله، وإما واسع النطاق في مقابل برامج دعم سخيّة للدولة المعنية، وعلى خلاف ذلك فإنّ لبنان الذي تلقى من الصندوق حتى الآن دعماً زهيداً عبارة عن قروض لا تتعدى قيمتها150 مليون دولار أميركي ومساندة عادية في تعبئة المانحين، استلزم الأمر منه الخضوع لسلسلة طويلة من الشروط تبدأ بإقرار رفع الرسوم على المحروقات، ولا تنتهي باستدراج العروض لبيع رخصتي الخلوي وصولاً إلى البيع شبه الكامل.

التشدد والتريث هما الوصفان المناسبان لدور الصندوق ومعه مجتمع المانحين تجاه لبنان، ما يعني أنه ما زال قيد الاختبار وان حصوله على دفق مالي كبير كالذي حصلت عليه العديد من الدول الأخرى أمر مستبعد، فعلى سبيل المثال: تلقت المكسيك 17.8 مليار دولار من الصندوق لمساعدتها أثناء الأزمة الحادة التي واجهتها في الفترة 1994–1995، وخلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997–1998 قدم الصندوق قروضاً ضخمة وصل مجموعها إلى 36 مليار دولار إلى كل من اندونيسيا وكوريا وتايلاند، ..

وعلى أي حال فإن مضمون تقرير صندوق النقد، يشير إلى أنّ الإطار العام للسياسات التي باتت محل دعم من قبله ومن قبل مجتمع المانحين، تقوم على أساسا الفرضيات والتوجهات التالية:

أولاً: سياسة مالية مكتفية بذاتها وقادرة على حل مشاكلها بنفسها، فتتدفق الفوائض الأولية دون دعم من سياسات أشمل، وتتعاظم الاقتطاعات الإجمالية من المداخيل دون أن يصاحب ذلك تطوير سياسات اجتماعية تسهم في استيعاب النتائج.

ثانياً: حلول مؤقتة تمكن لبنان من تدوير ديونه وترميم احتياطياته والمحافظة على استقرار أسواق الصرف فيه، لكن من دون إجراءات استثنائية تفضي إلى المخرج النهائي.

ثالثاً: سياسة نقدية مستقلة، تركز على إدارة السيولة وكبح التضخم، أي على الأهداف الأولية والوسيطة دون الأهداف النهائية، فتهمل في طريقها الرؤية الجديدة التي بات يتسلح بها حتى

صندوق النقد، وتعفي المصرف المركزي من المهام التي بوسعه القيام بها للتخفيف من حدة الأزمة وصولاً إلى إيجاد حلول لها.

إن تحليلاً واقعياً لحال الأزمة تؤكد أن الخصخصة وإجراءات التقشف وزيادة الضرائب ليست سوى إجراءات مكملة لإجراءات جذرية لا بد من الاتفاق عليها في الداخل، وما دام أن هناك من اختار تدخل مجتمع المانحين فليكن هذا التدخل مشروطاً ببرامج دعم واسعة النطاق وان لا يكون مربوطاً بهذه الطريقة أو تلك بتحويل الدفة بهدوء وبمعزل عن التسويات الداخلية التي لا بد من إبرامها.